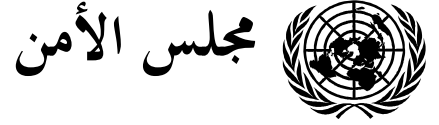


Distr.: General
28 August 2000
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل إليكم، في مرفق هذه الرسالة،
موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.
إن حكومي، التي تطالب بالاحترام الكامل لهذا الاتفاق من جميع الأطراف الموقعة،
توجه انتباه المجلس إلى الفرع خامسا من الوثيقة المرفقة، الذي يؤكد من جديد التأييد الفعال
الذي تبديه جمهورية الكونغو الديمقراطية لنشر بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.
وأغدو ممتنا لو تكرتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) اندريه موامبا كابانغا
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

موقف حكومة الإنقاذ العام بعد مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورؤساء الدول والحركات الموقعين على اتفاق لوساكا المعقود في لوساكا يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠

أولا - أثناء مؤتمر قمة لوساكا الذي جمع بين رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورؤساء الدول ورؤساء الحركات الموقعين على اتفاقات لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، أوضحت حكومة الإنقاذ العام:

- أنها ظلت تحترم اتفاقات لوساكا منذ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩؛
- أنها كانت تؤيد إجراء حوار حقيقي بين الكونغوليين من أجل حل المشكلة السياسية التي تواجه بعض الفصائل المسلحة في الحكومة؛
- أنها كانت تؤيد نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو الذي من شأنه أن يعجل عودة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شريطة توافر بعض الاحتياطات التي تقتضيها ذكرى تعاوننا مع الأمم المتحدة والمرارات التي استشعرتها مؤخرا بعض البلدان الشقيقة التي اضطرت إلى اللجوء إلى المساعي الحميدة للأمم المتحدة؛
- وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت الحكومة أن الأطراف الأخرى في الاتفاقات لم تتوقف عن انتهاك هذه الاتفاقات منذ ١٠ تموز/يوليه، وذلك بشكل رئيسي:
- عن طريق تأخير توقيعها لمدة شهر والإخلال منذ البداية بالجدول الزمني لتطبيق هذه الاتفاقات؛
- عن طريق الشروع في احتلال أراضي كبيرة في مقاطعة الاستوائية وكذلك في مقاطعات كاساي؛
- عن طريق مضاعفة المجازر التي يتعرض لها السكان المدنيين غير المسلحين؛
- عن طريق جعل نهب الثروات الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات منتظمة؛
- عن طريق الشروع في إجراء تغييرات سياسية وإدارية كبيرة، مؤسسية وإقليمية.

وخلصت حكومة الإنقاذ العام من ذلك إلى أن ذلك يشكل انتهاكات جسيمة ومنتظمة ومتكررة لاتفاقات لوساكا من جانب الأطراف الأخرى التي كانت سببا في إخفاق ووقف هذه الاتفاقات.

ثانيا - وعلى الرغم من وضوح وموضوعية حججنا، فإن مؤتمر قمة لوساكا بذل قصارى جهده لترديد ضرورة احترام اتفاقات لوساكا، كأنها رقية سحرية، بدلا من بحث الأسباب العميقة لوقفها؛ إلى حد أنه توصل إلى الميل إلى تحميل جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن وقف الاتفاقات من خلال المبالغة في التركيز على تفاصيل من قبيل تحديد هوية أحد الميسرين أو عن طريق تزوير الحقائق فيما يتعلق بموقف حكومة الإنقاذ العام من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

وفي مخالفة تامة للواقع، حجب مؤتمر القمة كلية الانتهاكات الصارخة لاتفاقات لوساكا، والتي شجبتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، واكتفى بإعلان تأييده لاتفاقات لوساكا.

ثالثا - إن حكومة الإنقاذ العام، إذ ترفض البقاء حبيسة في هذا المأزق الذي يقف في سبيل العودة السريعة للسلام الذي ينتظره كل سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدرك أن اتفاقات لوساكا تشكل، منذ عهد طويل، ذريعة لإطالة وجود المعتدين على أرضنا. ولذلك، فإن الحكومة تطالب بإعادة النظر في هذه الاتفاقات للأسباب التالية:

١ - إن اتفاقات لوساكا، الموقعة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، كان الغرض منها هو حل مشكلة حرب داخلية تورطت فيها بعض الدول بوصفها أطرافا بريئة. ومنذ ذلك الحين، أشار قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ والمرسوم رقم ١١٦ الصادر من محكمة العدل الدولية إلى أن الأمر يتعلق بحرب عدوانية، مع ذكر رواندا وأوغندا بالاسم بوصفهما بلدين معتدين. ومن ثم، فإن الآلية التي تقرررت لحل خلاف داخلي ليست ملائمة وتستلزم اللجوء إلى صيغة مناسبة لتسوية أي نزاع دولي يواجهه الدول.

٢ - وقع ٥٠ مسؤولا على اتفاقات لوساكا بالنيابة عن المتمردين. ومنذ ذلك الحين، تصدعت حركة التمرد. وتجاهت الفصائل عسكريا وقرر الزعماء الرئيسيون ترك هذه الحركة. ويدرك معظمهم الآن أنه لم يكن هناك تمرد على الإطلاق وأن رواندا وأوغندا كانتا تغرران بهم للتغطية على عملية غزو

إقليمي، وهيمنة سياسية، واستغلال اقتصادي. ومن ثم، قرروا عدم ارتضاء ذلك النفاق الذي أقضى مضاجع بلدنا.

رابعا - وتؤكد حكومة الإنقاذ العام، بالتالي، أن اتفاقات لوساكا لم تعد صالحة ما لم تدخل فيها المعطيات الجديدة التي فرضتها حرب كيسانغاني وقرارات مجلس الأمن اللاحقة. كذلك ترى الحكومة أن الإيضاح الذي أورده القرار ١٣٠٤ للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستدعي الفصل بين الحرب العدوانية التي تواجه فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية رواندا وبوروندي وأوغندا وبين النزاع السياسي الذي تواجه فيه الحكومة بعض الفصائل الكونغولية المسلحة.

ولإيجاد حل لهذه المشكلة المزدوجة، تقترح الحكومة إجراء محادثات مباشرة، بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المعتدية الثلاثة، من ناحية، وبين الحكومة والمتمردين الكونغوليين، من ناحية أخرى. وعلى غرار ما تم الاضطلاع به لإنهاء بعض الحروب على نطاق العالم، يمكن أن تجرى هذه المحادثات تحت رعاية هيئة دولية يمكن لأي من الأطراف أن يتحقق من مصداقيتها وموضوعيتها ونزاهتها.

خامسا وريثما تتحقق هذه الاقتراحات الخاصة بإرساء السلام والاستقرار الإقليمي على وجه السرعة، قررت حكومة الإنقاذ العام تحقيق التدابير الاحتياطية المشروعة التي اتخذت حتى الآن بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو فيما يتعلق بمركز عناصرها وتحركاتهم. ولذا، فقد اتخذت الترتيبات التالية:

- ١ - من الآن فصاعدا يجوز لطائرات بعثة الأمم المتحدة في الكونغو أن تهبط مباشرة في كينشاسا، دون الحاجة إلى المرور عبر برازا فيل أو أي مطار آخر قريب من كينشاسا.
- ٢ - فيما يتعلق بتنقل عناصر البعثة، استعيض عن الإذن المسبق لجميع التحليقات بإشعار بسيط يرد إلى أي مسؤول من فريق إدارة المفوضية الحكومية العامة المسؤولة عن شؤون بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٣ - وفيما يتعلق بنشر قوات البعثة، تشير الحكومة إلى أنها لم تمنع على الإطلاق نشر قوات تابعة للبعثة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. بل أنها رأت فقط أن هذه القوات كان ينبغي أن تبعث هناك حيث تتسنى لها بعض فرض مراقبة الانتهاكات المحتملة لوقف إطلاق النار، أي في مناطق النزاع. ولذلك، اتفقت الحكومة والبعثة على نشر وحدة صغيرة من جنود البعثة في

كنشاسا تكون وجهتها، على سبيل الحصر، هي كفالة حماية مقر قيادة البعثة. غير أن هذه العناصر لا يجوز لها حمل السلاح إلا في منشآت البعثة. كذلك وافقت حكومة الإنقاذ العام على نشر الوحدة السنغالية في مبانداكا، والوحدة الباكستانية في كاتانغا وكيسانغاني، والوحدة المغربية في كندو.

- ٤ - وستحدد الحكومة للمسؤول عن البعثة موقع المبنى الذي سيقام فيه مقر قيادة البعثة ودوائرها السوقية في مدينة كنشاسا.
- ٥ - وفيما يتعلق بأمن طائرات، فإن ذلك ستكفله مفرزة خاصة من الشرطة الوطنية يتم تعيينها في مطار نجيبي لهذا الغرض.

كنشاسا في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠